

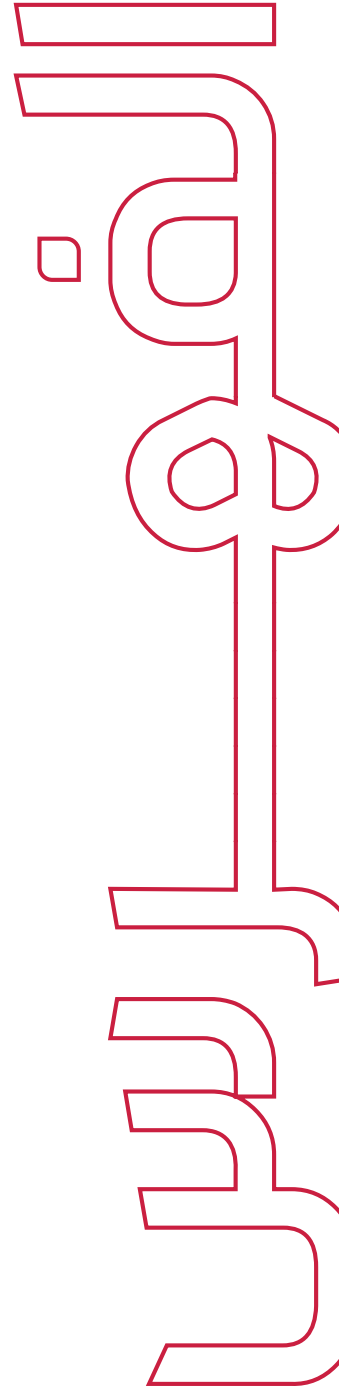
Ready
جاهزین

مجدد حباب

2022

البرنامج الإنتخابي للمرشح عن المقعد الماروني
في قضاء البترون مجد حرب

- 1 السيرة الذاتية
- 2 كلمة مجد
- 3 الرؤية والركائز
- 4 المشاريع
- 5 إقتراحات القوانين



السيرة الذاتية

مجد حرب، ولد في 5 أيار عام 1991، هو محام وناشط سياسي لبناني من بلدة تّورين البترونيّة ويقيم في بيروت.

يحمل مجد حرب إجازة في القانون اللبناني وإجازة في العلوم السياسيّة من جامعة القديس يوسف-بيروت وماجستير في القانون التجاري من جامعة بانتيون أساس-باريس 2 وشهادة مكافحة فساد وجرائم مالية من معهد CISI البريطاني.

بصفته محامياً، تولّى حرب مهام تقديم الإستشارات والتمثيل القانوني لشركات وأفراد في مختلف المجالات لا سيما شركات التأمين والشركات التجارية في قضايا اللفلاس الاحتيالي، اختلاس الأموال، الملكية الفكرية، الشراكة، قضايا الامتثال ومكافحة تبييض الأموال والجرائم المالية وقانون العمل. كما تولى الدفاع عن حرية الرأي و الحريات الإعلامية.

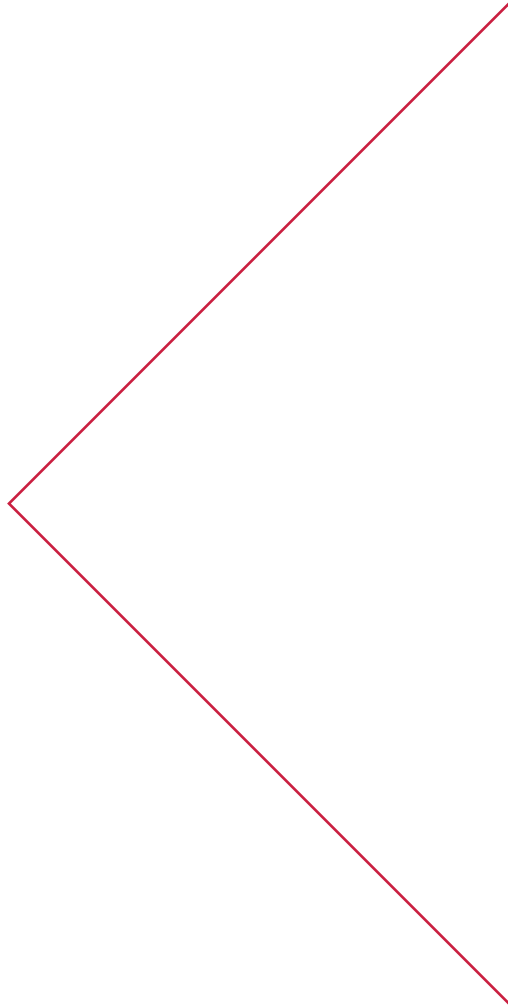
بصفته ناشطاً سياسياً وحقوقياً، تقدم بعدة بإخبارات أولها عن تنظيم “حزب الله” متهمًا إياه بتبييض الأموال والتهريب وإنشاء شبكة مصرفية بشكل مخالف للقانون (القرض الحسن)، ثم عن رئيس الجمهورية اللبنانية (ميشال عون) ورئيس مجلس الوزراء (حسان دياب) بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، بسبب عدم اتخاذهما إجراءات لإزالة المواد الخطيرة التي تم تخزينها في المرفأ، ما يعتبر سابقة في تاريخ لبنان القانوني وآخرها إخبارات عن وزراء لبنانيين بتهمة إساءة إستعمال السلطة وإختلاس الأموال العامّة.

توكّل عن ناشطين وإعلاميين لودقوا بسبب مواقفهم وآرائهم ونجح بتبرئتهم.

هو حالياً يمارس مهنة المحاماة في “مكتب حرب للمحاماة” وهو شريك فيه ومحاضر جامعي في القانون.

چاه زرين





مقدمة

إنّ الظروف الاستثنائية المأساوية التي تمرّ فيها البلاد، والتي أدّت إلى تدمير لبنان الكيان والدّولة والنّظام السياسيّ ومؤسساته واقتصاده ونقده، وأفقرت شعبه وأذلّته، وهجّرت النّخبة المثقّمة والمنتجة من شاباتّه وشبابه، تدفعنا لمواجهة الاستحقاق النيابي المقبل بروحيّة مختلفة عمّا كانت عليه في الماضي، وإلى دعوة المواطنين اللبنانيين إلى ممارسة دورهم الأساسي في قيام الدّولة العادلة والقويّة.

لقد آن أوان اليقظة الوطنيّة للتغيير الجذريّ، ووضع حدّ لاستباحة الدّولة، ووقف الصفقات السياسيّة على حساب القيم والمبادئ الوطنيّة، وإعادة البناء من جديد على أساس برنامج سياسيّ واضح، يلتزمه فريق عمل متجانس صادق.

إنّني، من منطلق إيماني بلبنان وشعبه ومستقبله، وبأننا قادرون على إعادة بناء الدّولة القوية العادلة، وإقتناعي العميق بأنّه لا يجوز التخلّي عن الوطن، وأنّه لا يجوز الاستسلام وتسليم الدّولة لجلادها، قرّرت خوض الانتخابات النيابية المقبلة وتقديم ترشيحي عن المقعد الماروني في قضاء البترون، بهدف استرجاع الدّولة المخطوفة، وتكريس سيادتها على كامل أراضيها، والتصديّ للفسادين والمفسدين، والإطاحة بهم، والعودة إلى القيم الأخلاقيّة والوطنيّة الأصيلة لإعادة بناء دولة الحقّ والمؤسسات والاستعادة حقّ شعبنا في تقرير مصيره، بعد أن صادرتة المليشيات المسلّحة غير الشرعيّة، وعلى أساس التزامي بالعمل المشترك مع من يشاركني الرّأي والتوجّه لنكون جاهزين وقادرين على تحقيق المشروع السياسيّ الذي أترشّح على أساسه.

ويهمّني أن أوّكد أنّ المواضيع الإصلاحيّة التي يتضمّنها برنامجي هذا، ليست شعارات وتميّيات، بل تستند إلى اقتراحات قوانين أعدتها، وهي وجاهزة ل طرحها عند دخولي النّدوة النيابية بعد تحميلي ثقتكم الغالية، وأنّني سأقدم بهذه الاقتراحات، وأتعاون مع حلفائي لإقرارها في مجلس النّواب.

تحرير الوطن من الإحتلال،
إصلاح الجمهورية وبناء دولة قانون
عادلة، قادرة وعصرية.

- 1- مقاومة الاحتلال
- 2- محاربة الفساد والتمسك بالشفافية
- 3- رفض التعاون مع الفاسدين والخاضعين
- 4- اعتماد التخطيط والإستباقية في التشريع والرقابة
- 5- خضوع كل اللبنانيين بما فيهم المسؤولين للقانون

إِستعادة الجُمهورِيَّة

(1) لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه،
لا ولاء أو إشراك في الولاء لغيره،
ولا تقسيم أو تجزئة له، ولا توطين
للفلسطينيين والنّازحين السّوريين
فيه، وهو عربيّ الهوية والاندتماء، وهو
عضو في الجامعة العربيّة ومنظمة
الأمم المتّحدة وملتزم بمواثيقها.

(2) لبنان قائم على الحياد منذ الاستقلال،
ما يستدعي العمل على إعلان حياده
الإيجابيّ دولياً ورسمياً، والالتزام
بتحيده عن الصّراعات الدوليّة
والإقليميّة، دون التخلّي عن دعم
القضيّة الفلسطينيّة المحقّقة، واعتماد
الدبلوماسية لحلّ النزاعات، والحوّول
دون تحويل لبنان إلى مصدر تهديد
للأية دولة أخرى، ومصادقة من
يصادقه ومعاداة من يعاديه.

• إقتراح قانون يرمي إلى إعلان حياد لبنان الإيجابيّ.

(3) لبنان دولة مستقلة سيّدة حرّة، وهي
جمهورية مدنيّة ديمقراطيّة برلمانيّة،
تقوم على احترام الحريات العامّة،
ولا سيما حرّيّة الرأي والمعتقد، وعلى
المساواة في الواجبات والحقوق بين
جميع المواطنين.

(4) الشعب مصدر السّلطات وصاحب
السّيادة يمارسها عبر المؤسسات

الدستوريّة، ونظامه السياسيّ قائم
على مبدأ الفصل بين السّلطات
وتوازنها وتعاونها، ولا سيّما السّلطة
القضائيّة المستقلّة، ونظامه
الاقتصاديّ حرّ يكفل المبادرة الفرديّة
والملكيّة الخاصّة.

(5) إنطلاقاً من أنّ لبنان دولة مدنيّة،
يشكّل إلغاء الطائفية هدفاً وطنياً
يجب السعي لتحقيقه، بتشكيل الهيئة
الوطنيّة لإلغاء الطائفية، كما ينصّ
عليه الدّستور، وللعمل على إزالة
الطائفية من النّفوس لإلغاء الطائفية
السياسيّة، بدءاً بإقرار قانون الزّواج
المدنيّ الاختياريّ.

(6) وجوب استعادة سيادة الدّولة الشّرعيّة
وسلطاتها على الأراضي اللبنانيّة
كاملة بواسطة قواها العسكريّة
والأمنيّة الشّرعيّة دون سواها،
وتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن
الدوليّ ذات الصّلة، واحترام المواثيق
الوطنيّة، ووجوب ترسيم الحدود
الدوليّة للبنان جنوباً ومع سوريا شرقاً
وشمالاً وضبط هذه الحدود ومنع
التهرب عبرها.

• إقتراح قانون لتعديل أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبة على جرم التّهرب عبر الحدود والتّهرب الجمركي.

(7) التأكيد على حصريّة إمتلاك السّلاح، واستعماله، بالجيش اللبنانيّ والقوى الأمنيّة الشرعيّة دون سواها، باعتبارها الوحيدة الموكّلة إليها حفظ سيادة الوطن ومقاومة أيّ إحتلال لأرضه وتحريرها وتوفير أمن الوطن والنّظام والمواطن، وحلّ جميع التّنظيمات المسلّحة اللبنانيّة وغير اللبنانيّة وجمع سلاحها، كما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني، واعتبار أيّ ارتباط سياسيّ أو عسكريّ بأية دولة غير لبنان خيانة يعاقب عليها القانون اللبنانيّ، ودعم الجيش وإنشاء حرس وطنيّ تحت أمره الجيش.

• اقتراح قانون يرمي إلى إنشاء "الخدمة الوطنيّة".

(8) حصر مسؤوليّة وضع السّياسة العامّة للبلاد وتنفيذها، ولا سيّما السّياسة الخارجيّة والداخلية، بالدّولة اللبنانيّة وسلطاتها الدستوريّة.

(9) لأنّ منطلق مصدر الفساد السياسيّ والإداريّ هو أعلى الهرم السياسيّ والإداريّ، أقترح :

رفض ما يسمّى بحكومات الوفاق الوطنيّ، لأنها حكومات التّنافضات الوطنيّة غير المنسجمة وغير المتّفقة على مشروع مشترك غير تقاسم السّلطة، ما أسقط الرّقابة على أعمال الحكومة وساهم في تعميم الفساد، والمطالبة بحكومات مؤلّفة من الأكثرية النيابيّة لتحكم تحت رقابة الأقلّيّة المعارضة.

إصلاحات الجمهورية

إصلاحات دستورية

ممثلهم، بالإضافة إلى وجوب عقد جلسات أسبوعية تُكرّس لتوجيه أسئلة للحكومات من قبل النواب، وتُنقل في وسائل الإعلام مباشرة.

• اقتراح قانون تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

(4) التدقيق المستقلّ في حسابات الدولة ومؤسساتها ومصرف لبنان منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1982 حتى اليوم، وإعادة النظر في هيكلية القطاع المصرفي وإعادة رسملة المصارف لحماية حقوق المودعين فيها، ولا سيّما صغارهم، ورفع السرية المصرفية عن حسابات القائمين بالخدمة العامة من رؤساء ووزراء ونواب، بعد أن تحولت إلى أداة لتغطية الصفقات والرشوات والفساد وتمويل الإرهاب.

• اقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون السرية المصرفية.

(5) إسقاط الحصانات النيابية، باستثناء حصانة إبداء الرّأي والأفكار المنصوص عنها في المادة /39/ دستور، وإسقاط الحصانات الوزارية والإدارية والقضائية والعسكرية، وإخضاع المسؤولين للمساءلة القضائية أمام القضاء العادي عند ارتكابهم جرائم عادية، ولا سيّما جرائم السرقة والرشوة

بنتيجة الممارسة بعد التعديلات الدستورية عام 1990، ظهرت ثغرات أدت إلى عرقلة مسيرة الدولة، ما يدفعني إلى تقديم اقتراحات قوانين دستورية حول الأمور الآتية:

(1) إنشاء مجلس شيوخ منتخب على أساس طائفي ومذهبي، دون انتظار انتخاب مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي، تنحصر صلاحياته في المواضيع الأساسية الآتية :
- تعديل الدستور.
- إنتخاب رئيس الجمهورية.
- اللتفاقات والمعاهدات الدولية.
- إعادة النظر في التقسيم الإداري.
- قانون الانتخابات، قانون الجنسية.
- قوانين الأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

(2) منع الجمع بين النيابة والوزارة، لأنه من غير الجائر أن يكون النائب الحاكم والحكّم.

(3) فرض تسجيل مواقف كل نائب وإعلان تصويته من القضايا المطروحة لتمكين المواطنين من متابعة أداء

والغش والتزوير وصراف النفوذ، وإلغاء المحاكم الاستثنائية كالمجلس العدلي، وحصص صلاحيّة المحكمة العسكريّة في الجرائم المرتبطة بالخدمة دون سواها.

(6) منعاً لتكرار تعطيل انتخابات رئيس للجمهورية، كما حصل في الانتخابات الأخيرة، أقترح العمل على تعديل الدّستور على الشكل الآتي :

- إنتخاب رئيس الجمهورية قبل سنّة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس. وإذا لم يُدع المجلس لهذا الغرض، فإنه يجتمع حكماً قبل ثلاثة أشهر من انتهاء ولاية الرّئيس لانتخاب رئيس جديد للجمهورية.
- وضع شروط مؤهّلة للتّرشيح لموقع رئاسة الجمهورية.
- تنازل المرشّحين عن أيّة جنسية أخرى يتمتّعون بها.
- تحديد حدّ أقصى لسنّ المرشّحين.
- إعلان المرشّحين ترشيحهم رسمياً.
- إعلانهم عند ترشّحهم عن ثروتهم وثروة زوجاتهم (أو أزواجهن) وأولادهم القاصرين في الجريدة الرسميّة.
- إعتبار النائب أو الشيخ مستقيلاً
- حكماً في حال تغيّبه دون عذر شرعيّ عن ثلاث جلسات مخصّصة لانتخاب رئيس الجمهورية.
- إعادة منح رئيس الجمهورية صلاحيّة

(7) الطّلب إلى مجلس الوزراء حلّ مجلس النوّاب والشيوخ قبل انتهاء ولايتهما في الحالات الآتية :

- تمرد المجلسين، أو أحدهما، عن الاجتماع مرّتين متتاليتين رغم طلب الحكومة، وبعد توجيه رسالة من رئيس الجمهورية إليهما يدعوها إلى الاجتماع.
- ردّ الموازنة برمتها.
- تعذّر انتخاب رئيس للجمهورية في المهل المحدّدة في الدّستور.
- تعذّر تشكيل حكومة.

(8) منعاً لتعطيل قرارات مجلس الوزراء والنّواب، وضع مهل لتوقيع رئيس الوزراء والوزراء شبيهة بالمهل المحدّدة لرئيس الجمهورية، وتحديد أكثرّيّات موصوفة جديدة لإصرار مجلس الوزراء على قرار رَقَصه رئيس الجمهورية لإعادة التوازن إلى صلاحيّاتها.

تحديد مهلة خمسة عشر يوماً لرئيس الوزراء والوزراء لتوقيع قرارات مجلس الوزراء، تحت طائلة إعتبارها نافذة حكماً، ووجوب توفّر الأكثرّيّة المطلقة من مجلس الوزراء للإصرار على القرارات العادية عند طلب رئيس الجمهورية إعادة النظر فيها، وأكثرّيّة الثلاثة أرباع في القرارات المتعلقة

بالمواضيع الأساسية المنصوص
عنها في المادة /65/ من الدستور.

(9) منعاً لوقوع البلاد في الفراغ عند
عدم إتياف رئيس الجمهورية والرئيس
المكلف بتشكيل الحكومة أقتـرـح
تعديل الدستور كما يأتي :

العمل على تعديل آلية حديثة
للإستشارات النيابية ولتشكيل
الحكومات لعدم وقوع الدولة
في الفراغ بتحديد مهل
الاستشارات والتشكيل.

(10) منعاً لإزدواجية الولاء لغير دولة لبنان
ولشمل مجلس الوزراء عند تعرض
رئيسه لأي علة تمنعه عن ممارسة
صلاحيّاته أقتـرـح :

إعتبار الحكومة مستقيلة في حال خلوّ
موقع رئاسة الحكومة لأية علة كانت
تحول دون ممارسة رئيس الحكومة
لصلاحيّاته، وفرض تنازل رئيس
مجلس الوزراء والوزراء عن أية جنسيّة
أخرى يتمتّعون بها، تحت طائلة
إعتبارهم مستقيلين عند تمتّعهم.

(11) بعد ثبوت فشل المجلس الأعلى
لمحاكمة الرّؤساء والوزراء أقتـرـح :
إلغاء المجلس الأعلى لمحاكمة

الرؤساء والوزراء، الذي ثبت عدم
فعاليته أو جدوى وجوده، واستبداله
بالمحكمة العليا للجمهورية
لمحاكمة. تقوم بالتحقيق في طلب
الإتهام لجنة تحقيق قضائيّة وتقرّر
بنتيجته إمّا حفظ الملفّ أو الاتّهام.

إصلاحات قضائيّة وإداريّة

(1) بعد أن استباحـت السلطة التنفيذية
القضاء لتسخيره بشكل معيب لخدمة
مصالحها، ما يخالف كلياً مبدأ الفصل
بين السلطات الذي يقوم عليه نظامنا
السياسي، وبالنظر لانعكاس ذلك
على الحياة السياسيّة وإدارات الدولة
ومؤسّساتها وتفادياً لإستمرار ذلك
أقتـرـح :

تكريس إنتخاب القضاة لثمانية أعضاء
من مجلس القضاء الأعلى، وحصـر
صلاحيّة مجلس الوزراء بتعيين النّائب
العام التمييزي ورئيس هيئة التفتيش
القضائي فقط للحكومة، ومنح
مجلس القضاء الأعلى الصّلاحيات
الإداريّة والماليّة التي تعود لوزير
العدل، بالإضافة إلى صلاحيّة إجراء
التشكيلات والمناقلات للقضاة دون

والطائفة عليها، وفرض تقديم أي قائم بالخدمة العامة استقالته من حزبه عند تعيينه في وظيفته.

• إقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون الموظفين وإسقاط الحصانات الإدارية، وتحميل الموظفين مسؤولية تنفيذ قرارات الوزراء المخالفة للقوانين.

ب- مكافحة الفساد المستشري في الأوساط السياسيّة والإداريّة وتفعيل التفتيش المركزي القضائي، ولا سيما في الإدارات والمؤسسات العامّة، وإعادة تفعيل أجهزة الرّقابة، كمجلس الخدمة المدنيّة والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي.

د- ملاحقة الفاسدين والمرتشين من المسؤولين عن هدر الأموال العموميّة، وتعديل قانون الإثراء غير المشروع، وتطبيقه، ورفع المعوّقات التي حالت دون تفعيله في السّابق. إقرار قانون يرمي الى انشاء هيئة قضائيّة للتحقيق دورياً في ثروات القائمين بالخدمة العامّة.

• إقتراح قانون يرمي إلى اعتبار وكالات البيع أو الوكالات غير القابلة للعزل لصالح القائمين بالخدمة العامّة مخالفة للقانون وتخفي فساداً وإثراء غير مشروع لهم.

الحاجة إلى صدور مرسوم بها، ومنع تعيين القضاة العاملين في مناصب وزارية أو إدارية، قبل مرور سنتين على إحالتهم للتقاعد أو استقالتهم والتّوقف عن العمل، والدفع باتجاه إجراء عمليّة تطهير جذرية للجسم القضائي بصرف القضاة الذين شابت مسيرتهم الشبهات والفساد والتبعية السياسيّة أو الحزبيّة أو الطائفيّة، وتفعيل التفتيش القضائيّ.

• إقتراح قانون لتكريس استقلالية السلطة القضائية وإجراء عمليّة تطهير جذرية للجسم القضائيّ.

(2) تعديل قانون الانتخابات النيابية الحالي السيئ، وإعادة كامل حريّة المواطنين في اختيار كل ممثليهم لتحقيق صحّة التمثيل السياسيّ لشتى فئات الشّعب وأجياله وفعالية هذا التمثيل، في إطار وحدة الأرض والشّعب، وضمان حقّ اللبنانيين في الانتشار في الاقتراع.

• إقتراح قانون تخفيض سن الانتخاب وتعديل قانون الانتخابات النيابية.

(3) إنّ الهيمنة الحزبيّة على الإدارة جعلها إقطاعات حزبيّة ومذهبيّة لذلك أقتراح:

أ- العمل على إعادة الثقة بمؤسسات الدّولة، وإلغاء الهيمنة الحزبيّة

تطوير الجمهورية

(1) العمل على مساواة حقوق المرأة والرّجل في كل الحقول، وعلى تشجيع مشاركتها في الحياة العامّة، ترشيحاً وتمثيلاً وتوظيفاً، وعلى تعزيز دور الأجيال الشّابة في الحياة العامّة.

• **إقتراح قانون لإقرار الرّواج المدنيّ الاختياريّ كخطوة عملية نحو إنشاء الدّولة المدنيّة التي ترفض كل تمييز طائفيّ أو عرقيّ.**

(2) وضع سياسة إقتصاديّة جديدة للإنتهاء من الاقتصاد الرّيغي، الذي دمر الاقتصاد الوطني لمصلحة أصحاب الثروات، وتشجيع المبادرات الفرديّة ودعم المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، ما يساعد على إعادة تكوين الطّبقة المتوسطة، ودعم القطاعات الواعدة بالتركيز على اقتصاد المعرفة والتحوّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الماليّة، والعمل على إشراك المناطق النائية في الاقتصاد العام والإنتاج من خلال تشجيع الاستثمارات في

الأرياف في قطاعات الرّراعة والصّناعة والسّياحة ومنحها الحوافز الصّريبيّة والتّسهيلات.

• **إقتراح قانون لإقرار الحوافز الضرائبية للمؤسّسات التي تنشأ في الأرياف.**

(3) بناء شراكة حقيقيّة وطنية إقتصاديّة بين لبنان واللبنانيين المنتشرين في العالم في جميع المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، تهدف إلى تحقيق مصلحة الفريقين، وتشجيع استثماراتهم برفع القيود بوجهها، ومنح التّسهيلات والحوافز الصّريبيّة وبعض الأولويات في تنافسهم مع الشركات الدولية بغية تحقيق زيادة النمو الاقتصادي للبنان، وتعزيز الإنتاج الوطني ورفع حجم التّصدير إلى الخارج، باعتماد المواصفات العالميّة والتكنولوجيا في الإنتاج، ما يخلق فرص عمل كريمة للشباب اللبناني،

ويضع حداً لنزيف هجرته، وما يحلّ مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، ويقضي على الفقر.

• إقتراح قانون يمنح التسهيلات والحوافز الضريبية للمؤسّسات المملوكة من المغتربين.

4) العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما إقرار إقتراح قانون الحماية الاجتماعية لكلّ اللبنانيين، والذي تم الإتيافاق عليه عام 2010 بين مكتب العمل الدوليّ والبنك الدوليّ، الممثلين للعمّال وأصحاب العمل، والموجود في مجلس التّواب، بما يؤمّن للبنانيين الضّمانات الصحيّة والحياتيّة بعد بلوغهم سنّ التقاعد، وتطوير قوانين الصّحة والتّربية والتعليم، ومنها إلزاميّة ومجانيّة التّعليم الأساسيّ لكلّ اللبنانيين.

• إقتراح قانون يرمي لتطوير النظام الضرائبيّ ليصبح أكثر عدالة.

• إقتراح قانون يرمي الى معاقبة كل مستشفى يرفض استقبال مريض. تستدعي حالته الطّارئة علاج فوريّ.

5) إقرار اللامركزيّة الإداريّة والماليّة والإئتمائيّة الموسّعة من خلال مجالس محليّة منتخبة، ما يسمح للبنانيين، المتنوعي العقائد والمذاهب، بالمحافظة على خصائصهم وتقاليدهم وتعديّتهم، وما يحمي صيغة الحياة المشتركة في إطار الدّولة الواحدة، ويوفّر لكلّ وحدة إدارية مداخل خاصة تسمح بتنميتها بقسم من مواردها الذاتيّة، مع الإلتزام الكامل بمبدأ الإنماء المتوازن لكلّ المناطق اللبنايّة، الذي يبقى على عاتق السّلطة المركزيّة.

• إقتراح قانون يرمي الى إقرار اللامركزيّة الضريبية.

(6) تحديث الإدارة، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي، واعتماد التحوّل الرقمي والشبكات الواحد، وتقريب الإدارة من المواطنين، في ما يعرف باللاحصريّة الإداريّة.

وتقديم إقتراح متكامل للإصلاح الإداريّ وتطوير الإدارات والمؤسّسات العامّة وإلغاء المؤسّسات العامّة والمجالس غير الضرورية.

• إقتراح قانون يرمي الى اعتماد

التحول الرقمي في الإدارات والمؤسّسات العامّة.

• إقتراح قانون يرمي الى إلغاء المؤسّسات العامّة والمجالس

غير الصّوريّة.

• إقتراح قانون الاصلاح الإداري.

ب- خلق المنافسة في قطاع الاتّصالات من خلال ادخال شركات عالميّة جديدة الى السوق اللبناني ما يؤدي حكماً الى إنهاء الإحتكار العملي وبالتالي الى تحسين الخدمة وتخفيض الأسعار.

• إقتراح قانون لتطوير قانون الاتصالات وتحرير القطاع وكسر الإحتكار فيه.

ج- تطوير مطار رفيق الحريري الدولي وإنشاء مطارات جديدة(مطار رينيه معوض ومطار حمامات) وإعتماد نظام ال B.O.T. لتحقيقها.

• إقتراح قانون انشاء واستصلاح مطارات جديدة.

(8) تفعيل القوانين الموجودة في قطاع البيئة، وللاسيما ممارسة المدّعين العامين البيئيين وظائفهم المحددة قانوناً، واستثمار الموارد الطبيعيّة بما يحقق التنمية المستدامة.

• إقتراح قانون المحميات والحما.

• إقتراح قانون يرمي الى تعديل

قانون الصّيد البرّي والبحري.

• إقتراح قانون الموارد المائيّة

الطبيعيّة.

• إقتراح قانون تنظيم استخراج

واستخدام الطّاقة المتجدّدة.

(7) تنفيذ قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الذي صدر في هذا الإطار، والعمل على تسريع إصدار المراسيم التطبيقية اللازمة للبدء بتنفيذه.

تطبيق هذا القانون على القطاعات ذات الطّابع للاستثماري و منها :

أ- الكهرباء: تحفيز الشركات الخاصّة لإنشاء وإدارة معامل إنتاج الطاقة.

Ready
جاهزين
نتخب
مشروع

إقتراحات القوانين

- إقتراح قانون يرمي إلى إعلان حياد لبنان الإيجابي.
- إقتراح قانون لتعديل أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبة على جرم التّهرب عبر الحدود والتّهرب الجمركي.
- إقتراح قانون يرمي الى انشاء «الخدمة الوطنيّة والإجتماعيّة».
- إقتراح قانون تعديل النظام الداخلي لمجلس النّواب.
- إقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون السّرّيّة المصرفيّة.
- إقتراح قانون لإجراء عمليّة تطهير جذرية للجسم القضائي وتكريس إستقلالية السلطات.
- إقتراح قانون تخفيض سن الإنتخاب.
- إقتراح قانون لتعديل قانون الإنتخابات النيابية.
- إقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون الموظفين وإسقاط الحصانات الإدارية، وتحميل الموظفين مسؤوليّة تنفيذ قرارات الوزراء المخالفة للقوانين.
- إقتراح قانون يرمي الى انشاء هيئة قضائية للتحقيق دورياً في ثروات القائمين بالخدمة العامة. تقديم إقتراح قانون يرمي لاعتبار وكالات البيع او وكالات الغير قابلة للعزل لصالح القائمين بالخدمة العامة مخالفة للقانون وتخفي فساداً وإثراء غير مشروع لهم.
- إقتراح قانون لإقرار الزواج المدني الاختياري كخطوة عملية نحو إنشاء الدولة المدنية التي ترفض كل تمييز طائفي أو عرقي.

- إقتراح قانون لإقرار الحوافز الضرائبية للمؤسسات التي تُنشأ في الأرياف.
- إقتراح قانون يمنح التسهيلات والحوافز الضريبية للمؤسسات المملوكة من المغتربين.
- إقتراح قانون يرمي لتطوير النظام الضرائبي ليصبح أكثر عدالة.
- إقتراح قانون يرمي الى معاينة كل مستشفى يرفض استقبال مريض تستدعي حالته الطارئة علاج فوري.
- إقتراح قانون يرمي الى إقرار اللامركزية الضريبية.
- إقتراح قانون يرمي الى اعتماد التحول الرقمي في الإدارات والمؤسسات العامة.
- إقتراح قانون يرمي الى إلغاء المؤسسات العامة والمجالس غير الضرورية.
- ملاحقة تنفيذ قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الذي صدر في هذا الإطار، والعمل على تسريع إصدار المراسيم التطبيقية اللازمة للبدء بتنفيذه.
- إقتراح قانون لتطوير قانون الإتصالات وتحرير القطاع وكسر الإحتكار فيه.
- إقتراح قانون انشاء واستصلاح مطارات جديدة.
- إقتراح قانون المحميات والحما.
- إقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون الصيد البري والبحري.
- إقتراح قانون الموارد المائية الطبيعية.
- إقتراح قانون تنظيم استخراج واستخدام الطاقة المتجددة.

أهلي في البترون،

إنّ البرنامج الذي التزمت اليوم أمامكم، ليس مجرد أفكار وتمنيات، بل مشاريع واقتراحات قوانين وضعتها قبل تقديم ترشيحي، وهي جاهزة لأتقدّم بها والعمل على إقرارها فور إعلان النتائج ودخولي الندوة البرلمانية.

في الخلاصة، أخوض الانتخابات مصمّماً على وضع كل طاقاتي في خدمة وطننا ومواطنينا، لنعيد بناء دولة الحق والقانون التي يتساوى فيها المواطنون، والتي توّفر لهم الحياة الكريمة والمستقبل الزاهر، وتحمي حقوق دولتهم، وتعزّز روح الانتماء للوطن والدولة، ولنضع حدّاً للممارسات التي أودت بالبلاد إلى الانهيار، ولا سيّما في المرحلة الأخيرة، والتي دمّرت لبنان الوطن والدولة، وسرقت أموال المواطنين، وعطلت السّلطات الدستوريّة، وأفسدت الحياة السّياسيّة، وأباحت لحملة السلاح غير الشرعي التحكّم بمصير اللبنانيين. وإنّني أخوض الانتخابات متعهداً بالعمل على تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي ذكرته أعلاه، وأن أكون في خط الدفاع الأول عن حقوق الدولة والمواطنين، وأن أمارس دوري الرقابي، كنائب، على أعمال الحكومات بجديّة بدون أي مساومة وبكل ما أوتيت من قوّة.

لقد حلّ زمن محاسبة من ضرب مصلحة الوطن لتحقيق مصالحه الشخصية والعائلية والطائفية والحزبية، والعمل لتحقيق المصلحة العامّة للبنان ومواطنيه، وإنني أترشح لأكون في خدمة لبنان، آملاً من المواطنين، الذين أدركوا خطورة الأزمات التي عاشوها وتعزّضوا للمدّة والإهانة والسرقة والحرمان، محاسبة من أودى بنا إلى المأساة التي نعيشها، وأن يعملوا على أساس أنّ الانتخابات المقبلة هي فرصة لمحاسبة من أساء إليهم ومن أدلّهم، وليس لردود فعل غير قادرة على التغيير وتخدم مصالح الفاسدين، وهي فرصة لوقف المسار الانتحاري وإعادة إنبعاث فجر جديد لهم ولدولتهم. فمستقبل لبنان، في يد المواطنين اللبنانيين، والإصلاح الحقيقي الفعّال يبدأ عندهم وينطلق من حسن خياراتهم لممثليهم.

جاهزيين لنحيي لبنان



www.majdharb.com

 [majdharb2022](#)  [majdbharb](#)